مجلس النواب

المجموعة النيابية للعدالة والتنميـــة الرباط في 2026/02/24

الرقم : 27989

الى السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

المسؤولية القانونية والتقنية للوكالات الحضرية في منح تراخيص البناء في مجال الأودية ومناطق الغمر

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

أبانت الفيضانات الأخيرة التي ضربت بلادنا عن وجود خلل بنيوي خطير في تدبير مجال التعمير، حيث تم ترخيص وبناء مشاريع سكنية في مناطق مصنفة علميا كمناطق غمر او في مجاري أودية قديمة مما كشف عن عدم احترام بعض الوكالات الحضرية لخرائط المخاطر الطبيعية عند الدراسة والتصديق على ملفات البناء.

وقد تجلى ذلك بوضوح في غرق أحياء حديثة في مدينة سلا مثل حي الرحمة وقرية اولاد موسى ، وكذا في تضرر مناطق واسعة في المجال القروي بإقليم سيدي قاسم مثل دواوير جماعة الحوافات ، وكذا غمر المياه لمساكن بمدينة طنجة مثل حي بنكيران ، أو بعض المناطق المنخفضة بجهة سوس ماسة ؛ مما تسبب في أضرار جسيمة في الممتلكات ، ومخاطر حقيقية على السلامة الجسدية للمواطنين.

لذا أسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن،

- الأسس القانونية والتقنية التي تعتمدها الوزارة لتبرير استمرار منح تراخيص البناء في المناطق الخطرة رغم التنبيهات المضمنة في "أطلس المخاطر".

- الإجراءات القانونية والإدارية الحازمة التي ستتخذونها تجاه الوكالات الحضرية التي ثبت أنها صادقت على مثل هذه المشاريع.

-ما هي خطتكم الفورية لتصحيح هذا الوضع وضمان سلامة المواطنات والمواطنين؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

ربيعة بوجة